في الحدث

▪ حازم مبيضين

ولاية ثالثة للمالكي.. لماذا لا؟

بغضّ النظر عن الموقف من شخص السيد المالكي، أو حزبه أو حكومته، فإن المطالبة بمنعه من الترشح لولاية ثالثة أو رابعة، يمثل اعتداءً على الدستور، الذي لم يبحث هذه المسألة، ولم يحدد عدد المرات التي يحق لسياسي فيها تشكيل الوزارة، مثلما يمثل اعتداءً على الديمقراطية، التي تقول بديهياتها بحق من يحصل على الأكثرية النيابية، بتشكيل الحكومة، اعتماداً على التفويض الشعبي الممنوح له، أو لحزبه أو الائتلاف الذي يقوده، ولسنا على دراية بأن واحدة من الديمقراطيات العريقة، تلجأ إلى تحديد عدد المرات التي يحق فيها لشخص تشكيل الوزارة.

رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير شكل الحكومة ٣ مرات قبل أن ينسحب بإرادته، ولا نظن أن أحداً في العراق، يؤمن أن ديمقراطية ما بعد صدام حسين في العراق، تتقدم على ما هو سائد في بريطانيا، وإذ نسوق المثال من أعرق الديمقراطيات المعروفة، فإننا لانساوي بينها وبين العراق، حيث تتم ممارسة العمل السياسي فقط على أسس طائفية، إذ نلاحظ توصيف كل عامل بالسياسة العراقية بانتمائه الطائفي، فهذا شيعي وذلك سني وذاك مسيحي، وهكذا فإن السياسة في بلاد الرافدين ابنة شرعية للطائفية، وهي لا تقوم على برامج تتقدم بها الأحزاب إلى الناخبين، أو يتم حشد الأعضاء على أساس الإيمان بها.

في التحشيد الأخير ضد السيد المالكي، كانت معظم الاجتماعات تتم علناً تحت يافطات طائفية، حتى أن سياسياً جاء من خلفية عشائرية لم يتورع عن إعلان تأييده للمالكي، لأن الشارع السني مفتت حسب وصفه، وعلى اعتبار أن معارضي رئيس الوزراء هم فقط من هذا الشارع، وليس لأحد منهم صفة سياسية كأن يقال يميني أو يساري، وفي بلد يتم فيه تصنيف العاملين في الحقل العام، على أساس انتمائهم الطائفي، سيكون الحديث عن أية تطبيقات للديمقراطية لغواً لاطائل منه، وسيكون الحديث عن الالتزام ببنود الدستور، مجرد لهو في الأوقات الضائعة على المواطن العراقي، الذي يعيش مأساة دولته الفاشلة.

غرائبية الحال الراهن في العراق، لاتنبع من الجهل بأصول اللعبة الديمقراطية فحسب، وإنما من محاولة تطويعها لغير ما هي له في الأساس، وإلا فكيف نفهم مطالبة المالكي اليوم بعدم تشكيل الحكومة المقبلة، وكأن نجاحه مضمون، ولماذا تأجيل المطالبة بخروجه من الرئاسة، إن كان أداؤه اليوم سيئاً، وهل يحتمل العراق رهنه للمناكفات والمماحكات بين ساسة طارئين على إدارة الدول، تتلون مواقفهم بغير ألوان بين ليلة وضحاها، ويتنقلون بين المعسكرات المتصارعة، وكأن الواحد منهم يتنقل بين غرفتي النوم والجلوس في بيته.

يطلق الساسة الذين ابتلي بهم العراق مطالباتهم دون أي تفكير بإمكانية تحقيقها، أو آليات ذلك، أو مدى توافقها مع منطق الأمور، قبل أن نتحدث عن كونها تأتي تحت مظلة الدستور، الذي ينبغي تذكيرهم بتضحيات العراقيين لإقراره، على ما فيه من ثغرات، والثابت أنه في ظل هكذا وضع، فإن السيد المالكي سيظل رئيساً، اليوم وغداً، وإلى أن يتقن العاملون في حقل السياسة العراقية اللعبة الديمقراطية، تحت سقف الدستور، وتتعلق مطالبهم بمصالح شعبهم، وليس بما يطلبونه لأنفسهم وتنظيماتهم الحزبية، وحتى لطوائفهم، من تمييز عن بقية خلق الله.

الرئيس السوري بشار الاسد (يسار) خلال مقابلة مع صحيفة جمهوريت التركية، في دمشق امس (ا.ف.ب)

الأسد: أتمنّى لو أننا لم نسقط الطائرة التركية

□ **دمشق** / BBC

نقل عن الرئيس السوري بشار الأسد قوله إنه لم يكن يتمنى أبدا إسقاط الطائرة الحربية التركية بعد دخولها المجال الجوي السوري منذ أيام.

وفي مقابلة مع صحيفة جمهوريت التركية، قال الأسد إن الطائرة كانت تحلق في منطقة استخدمت سابقا من جانب القوات الجوية الإسرائيلية.

وكانت الطائرة قد أسقطت في البحر المتوسط أواخر الشهر الماضي ولم يتم العثور على الطيارين اللذين كانا على متنها ، وأدى الحادث إلى تصعيد التوتر بين تركيا وسوريا.

وندد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الأسبوع الماضي بإسقاط سوريا الطائرة ووصف سوريا بأنها" تهديد واضح وحاضر".

وقد عززت تركيا وجودها العسكري في مناطق الحدود مع سوريا بقاذفات صواريخ ومدافع مضادة للطائرات.

" معركة مفتوحة"

وقالت أنقرة الأحد إنها دفعت بست طائرات مقاتلة من طراز إف- ١٦ عندما اقتربت طائرات هليوكبتر سورية من الحدود.

ونقل عن الأسد قوله" لن نسمح (لحادث إسقاط الطائرة) بأن يتحول إلى معركة مفتوحة بين البلدين."

وردا على سؤال حول الاعتذار عن إسقاط الطائرة التركية، قال الأسد "لو كنا قد أسقطنا الطائرة في المجال الجوي الدولي كما تدعي الحكومة التركية لما ترددنا في الاعتذار."

وأضاف إنه لا يسعي إلي فتح حرب تضر بالطرفين. وأشار إلى أنه " ممتن للشعب التركي الذي أكرمني واحترمني طوال السنوات العشر الماضية."

ولم تشر الصحيفة التركية إلى توقيت إجراء المقابلة التي نشرتها الثلاثاء، غير أنها نشرت صورة للرئيس الأسد بجانب أوتكو كاكيروزير مدير مكتبها في أنقرة.

من جانب آخر أكد تقرير صادر عن منظمة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) "أن الحكومة السورية تمارس سياسة التعذيب على نطاق واسع".

ويضيف التقرير أن المنظمة التقت بأكثر من ٢٠٠ معتقل سابق، وتمكنت من تحديد ٢٧ مركز اعتقال، على الأقل، عبر سوريا.

ويفصل التقرير في ذكر طرق التعذيب المتبعة، واختفاء الأشخاص، وإلقاء القبض العشوائي على الأفراد.

ويقول التقرير "إن ما يرتكبه النظام يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية".

وتريد المنظمة أن تمثل السلطات السورية أمام المحكمة الجنائية الدولية، لكن المراسلين يقولون إن أي خطوة من هذا القبيل ستعيقها روسيا.

وقال وزير الخارجية البريطاني، وليم هيغ "يجب أن يؤخذ التقريرعلى أنه تحذير واضح".

وأضاف هيغ "المسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان المنتظمة والواسعة النطاق يجب ألا يخدعوا أنفسهم، إننا، وشركاءنا الدوليين، سنفعل كل ما يجب فعله لضمان مثولهم أمام العدالة".

ويعتمد التقرير -الذي عنون بـ"جزر التعذيب"- على شهادات أكثر من ٢٠٠ معتقل سابق، من بينهم نساء وأطفال، في وصف حالات سوء المعاملة والتعذيب التي تعرض لها المعتقلون منذ شهر مارس/آذار من عام ٢٠١١.

وقالت منظمة حقوق الإنسان إن جميع من تقابلت معهم تحدثوا عن أوضاع الزحام الشديد في المعتقلات، ونقص الأغذية، بينما قال آخرون إنهم أجبروا إما على التوقيع، وإما على وضع بصماتهم، على اعترافات تقر بأنهم شاركوا في احتجاجات ضد الحكومة.

وصف مفصل

وقال معظم شهود العيان أيضا إنهم عُذبوا، وأكد العديد منهم أنهم شاهدوا أناسا يموتون بسبب التعذيب في المعتقلات.

ووصف شهود عيان أيضا طرق التعذيب المختلفة التي استخدمت، ومن بينها الصدمات الكهربائية، والإساءة الجنسية التي تعرض لها الرجال والنساء على السواء، والضرب بالعصي والسياط، والتعليق من الأيدي لفترات طويلة، والحرمان من النوم.

ونقل عن ضابط استخبارات سابق قوله في التقرير إن الأوامر بتعذيب السجناء تصدر مباشرة عن قوات الأمن التي تكون على اتصال بحاشية الرئيس السوري بشار الأسد.

وتريد منظمة حقوق الإنسان أن ترسل الأمم المتحدة مراقبين دوليين لمتابعة الوضع في مراكز الاعتقال السورية، وأن تحيل القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ونظرا لأن سوريا لم توقع على اتفاق روما الذي أسست المحكمة بناء عليه، فإن المحكمة لن تتمتع بأي سلطة قضائية إلا إذا تبنى مجلس الأمن قرارا بإحالة القضية إليها.

وقد عاقت روسيا والصين من قبل مجلس الأمن تقديم النظام السوري للمحاسبة.

آلاف الليبيين يتعهّدون بالاعتصام ببنغازي حتى بدء الانتخابات

□ **بنغازي** / CNN

تعهد متظاهرون بعدم "السماح لأي كان بأن يعكر صفو العرس الانتخابي الذي انتظره الليبيون منذ أكثر من أربعة عقود حتى إن استدعى الأمر تقديم أرواحهم وأجسادهم لحماية مراكز الاقتراع من المفسدين والمخربين الذين لا يريدون الأمن والاستقرار للوطن"، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء الليبية، وال. وكان محتجون قد اقتحموا مقر مفوضية انتخابات بنغازي، مساء الأحد، للمطالبة بمساواة توزيع مقاعد المؤتمر الوطني العام، الذي سيحل محل المجلس الانتقالي الوطني، في أول استحقاق انتخابي تشهده ليبيا منذ عقود.

وحطم المهاجمون، وهم من الرافضين لتوزيع مقاعد المؤتمر الوطني، زجاج المبنى وأضرموا النار في عدد من الملفات، في محاولة منهم لإجبار المفوضية الوطنية العليا للانتخابات على تنفيذ مطالبهم بتسوية مقاعد المؤتمر الوطني بين المناطق.

ويرفض المهاجمون، الذين أكدت وال أنهم ينتمون إلى "مجلس برقة الحرة"، استحواذ الغرب على مئة مقعد من إجمالي مقاعد المؤتمر الوطني، مقابل ٦٠ مقعدا لشرقي البلاد و٣٨ للجنوب.

وشرح نائب رئيس مفوضية الانتخابات، عماد السايح، لـCNN، بأن أياً من موظفي اللجنة لم يتعرض للأذى ،نظراً لوقوع الاعتداء بعد مغادرتهم المبنى، الذي لم يتم تأمينه بقوى أمنية نظراً للاعتقاد بعدم الحاجة لذلك، على حد قوله.

ومن المقرر أن ينطلق أول استحقاق انتخابي تشهده ليبيا منذ عقود، في السابع من يوليو/تموز الجاري لانتخاب المؤتمر الوطني العام الذي سيحل محل المجلس الانتقالي، الذي أدار شؤون البلاد بعد سقوط نظام العقيد الراحل، معمر القذافي.

ومن جانبه، لفت إيان مارتن، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا، في حديث للشبكة، إلى أن حادثة بني غازي تعكس "مدى التأثير الذي تحدثه مجموعة صغيرة من الناس"، وتابع قائلاً بأن الأضرار التي تسبب بها المهاجمون لمقر مفوضية بنغازي، لن تهدد سير الانتخابات في المدينة "لكن المزيد من العنف أو استمرار تهديدات العنف، فهنا قد يعتبر الأمر خطراً."

ومن المتوقع أن يدلي مليونان و٨٠٠ ألف ناخب ليبي بأصواتهم في أول عملية انتخابية تشهدها ليبيا منذ أربعة عقود لاختيار المؤتمر الوطني العام، بدأت في الخارج يوم أمس الثالث من هذا الشهر، وبالداخل يوم الأحد المقبل.

وقد أكد رئيس المفوضية العليا للانتخابات، نوري العبار، في مؤتمر صحفي، الاثنين، اكتمال الاستعدادات في الدوائر والمراكز الانتخابية في ليبيا وخارجها كافة.

وأشار المسؤول الليبي إلى تنسيق بين المفوضية ووزارتي الدفاع والداخلية لتأمين سير العملية الانتخابية.

إيران: تجارب صاروخية ، ومشروع لإغلاق هرمز

□ **طهران** / ا.ف.ب

أجرى الحرس الثوري الإيراني، أمس الثلاثاء، المرحلة الثانية من مناورات صاروخية، باختبار عدد من الصواريخ، متفاوتة المدى، على ضرب أهداف ونماذج من القواعد الجوية المشابهة في المنطقة، وسط تقديم مشروع قرار بمجلس الشورى لإغلاق مضيق هرمز رداً على عقوبات غربية على الجمهورية الإسلامية.

وأوردت وكالة "مهر" الإيرانية أنه سيجري اختبار صواريخ "شهاب"، و"فاتح" و"تندر" وزلزال" و"خليج فارس" و"قيام"، وهي من الصواريخ البعيدة والمتوسطة والقصيرة المدى، سيتم إطلاقها من جميع أنحاء إيران باتجاه الأهداف المرسومة.

وكانت وحدات من قوات "الجو فضائية" التابعة للحرس الثوري، قد بدأت، الاثنين، المرحلة التمهيدية من المناورات الصاروخية التي تحمل اسم "الرسول الأعظم -٧"، باختبار صواريخ أرض- أرض كما اختبرت تغيير التكتيكات المتحركة تبعاً للأهداف المرسومة.

وبدأت وحدات من قوات الجو التابعة لحرس الثورة الإسلامية صباح الاثنين المرحلة التمهيدية من المناورات الصاروخية التي تحمل اسم "الرسول الأعظم (ص) -٧".

وإلى ذلك، بدأت إيران مناوراتها العسكرية، التي تستمر ثلاثة أيام، غداة دخول الحظر الأوروبي على صادراتها النفطية حيز التنفيذ الأحد. وفي هذا السياق، أعلن عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني، إبراهيم آقامحمدي، عن إعداد مشروع قرار لإغلاق مضيق هرمز رداً على العقوبات الغربية ضد مبيعات النفط الإيراني. وقال آقامحمدي، في تصريح أوردته وكالة الأنباء الرسمية في إيران، إرنا، إن اللجنة أعدت مشروع قرار لمنع عبور ناقلات النفط، التي تنقل النفط للدول التى فرضت العقوبات ضد إيران، عبر مضيق هرمز. وذكر بأن مشروع قرار غلق مضيق هرمز، المتضمن بندا واحدا، يلزم حكومة الجمهورية الإسلامية على أساس ممارسة حق السيادة، بمنع عبور ناقلات النفط، التي تنقل النفط للدول التى فرضت العقوبات ضد إيران.

ووقّع مئة نائب إيراني، حتى الأحد، على مشروع القرار، طبقاً لإرنا. وجاءت العقوبات الأوروبية ضمن حزمة اتخذتها القوى الكبرى رداً على البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل ومخاوف من أن تكون له أبعاد عسكرية، وهو ما تنفيه الجمهورية الإسلامية بالتأكيد على سلمية برنامجها.

حكّام المكسيك السابقون يستعيدون السلطة دون تفويض واسع

□ **مكسيكو سيتي** / رويترز

استعاد الحكام السابقون للمكسيك السلطة بعد ١٢ عاما من الوقوف في صفوف المعارضة لكنهم في الأغلب سيحاولون تشكيل تحالفات مع أحزاب أخرى للمضي في الإصلاحات بعد فوزهم بانتخابات الرئاسة بفارق ضئيل عما جاء في استطلاعات الرأي.

وأعلن انريك بينا نيتو مرشح الحزب الثوري التأسيسي فوزه في انتخابات الرئاسة التي أجريت يوم الأحد بعد أن منحه فرز سريع للأصوات قامت به سلطات الانتخابات المكسيكية تقدما واضحا.

وسيتسلم بينا نيتو (٤٥ عاما) - الذي وعد بتنشيط الاقتصاد ومكافحة العنف المرتبط بتجارة المخدرات - السلطة في ديسمبر/كانون الأول ليبدأ ولاية رئاسية مدتها ست سنوات ويعيد الحزب الذي هيمن على الساحة السياسية بالمكسيك معظم القرن العشرين.

وحصل بينا نيتو على ٣٧,٦ بالمئة من الأصوات مقارنة مع ٣٢,٢ بالمئة للوبيز اوبرادور و٢٥,٤ بالمئة لمرشحة الحزب الحاكم جوزفينا فاسكويز موتا.

وقال بينا نيتو الذي ظهر عليه التأثر الشديد لمؤيديه المحتشدين داخل مقر الحزب في مكسيكو سيتي "المكسيكيون أعطوا حزبنا فرصة أخرى. سنكلل هذا بالنتائج."

وسيتولى بينا نيتو السلطة في وقت بدت فيه الأوضاع المالية بالمكسيك جيدة وبدأ الاقتصاد في التحسن رغم انه لا يزال غير قادر على توفير فرص عمل كافية للعدد المتزايد من السكان. ورغم أن الحزب الثوري التأسيسي اكتسب سمعة انعدام الضمير وأحيانا اتباع سياسات فاسدة عندما كان في السلطة بين عامي ١٩٢٩ و٢٠٠٠ إلا أن إحكام قبضته على السلطة طيلة ٧١ عاما أتاحت له الترويج لنفسه في الحملة الانتخابية على انه الحزب الأفضل دراية بالحكم.

وأقنع مرشحه - المعروف بحسن هندامه ومهاراته السياسية - الكثير من الناخبين بأن حزبه تعلم دروس الماضي. ولا يزال من غير الواضح كيفية تخصيص نسب الأحزاب في الكونجرس لكن النتائج غير الكاملة ترجح أن الحزب الثوري التأسيسي قد يصارع من أجل تحقيق أغلبية فاعلة ليعتمد على الأحزاب الأخرى في تحقيق برنامجه الإصلاحي.

وبعد أن حكم المكسيك على أنها دولة ذات حزب واحد معظم القرن العشرين أطيح بالحزب الثوري التأسيسي في انتخابات أجريت قبل ١٢ عاما ونظر إليه كثيرون على انه اقترب من الزوال بعد أن جاء في المركز الثالث بفارق كبير عن منافسيه في انتخابات الرئاسة ٢٠٠٦ .

ولا يزال الاحتمال قائما بأن يختار لوبيز اوبرادور رفض النتائج كما فعل قبل ست سنوات عندما خسر بفارق بسيط أمام فيليبي كالديرون ونظم احتجاجات استمرت شهورا ،قائلا إن الانتخابات زورت. وقال في الأسابيع الأخيرة إن الحملة الانتخابية شابتها مخالفات مما أثار مخاوف من احتمال أن يدعو أنصاره مجددا إلى النزول للشوارع. وقال مساء الأحد انه ينتظر فقط لحين إعلان جميع النتائج.

مساعد الرئيس السوداني: ما نلاقيه من احتجاجات يراد به النيل من الإسلام

□ **الخرطوم** / أ.ش.أ

قال الدكتور نافع على نافع، مساعد الرئيس السوداني، إن التفاف أهل القرآن حول حكومة الإنقاذ ودعمهم لها يدل على صدقية التوجه، مشيرا إلى أن معظم عمل هذه الحكومة كان الهدف منه تثبيت أركان الدين الإسلامى في السودان.وأوضح مساعد الرئيس السوداني خلال كلمته "الاثنين" أمام تجمع للطرق الصوفية بالخرطوم، أن كل ما يلاقيه السودان من استهداف وحروب وإثارة للفتن أريد به النيل من الإسلام في هذا البلد. وأضاف أن حاملي مشاريع السودان الحديث والسودان الجديد وغيرها من المشاريع العلمانية غايتهم استئصال الدين الإسلامى من السودان. ووصف نافع من يتربصون بالسودان ويثيرون الفوضى من حين لآخر بأنهم "واهمون"، مؤكدا أن الأساس من الإجراءات الاقتصادية الأخيرة هو سد الثغرة أمام من يسعون للتحكم في قوت البلاد للنيل منها وأن الهدف من هذه الإجراءات الاعتماد على النفس.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح